الجمع بين اثنين اى بالعقد حرتين او امتين او مختلفتين
ونوعا النصف من الحر لان النكاح من الفضايل فلم يلحق العبد
فيه بالحر كالا يلحق الحر بمنصب النبوة في الزيادة على الاربع فان
زاد عليها فكامرئ الحر ولا يشترط في نكاح الامة ما يأتي في نكاح
الحرة فتامل ولا ينكح اى لا يجوز ولا يصح الحر اى الكامل
الحرية بعض لا يتزوج امة لغيره اى بعض فيها رق ولو بضعفة
فما يترتب عليه من ارقاق الولد فيجب تقديم المضعفة
على كاملة الرق ومن يبعض اقل رقا على اكثر منها عدم صداق
الحرة لواسقط الضمير لفاد صداق لشمل الشرط الاول من
الشرطين اللذين في كلامه لان عدمها يشمل عدم القدرة
عليه وعدم كونها تحته والمراد ما يرغب به من مهر لمثله فاقل
فاضله عما يحتاجه من مسكنه وخادمه ولباسه ومركوبه
وغيرها او عدم رضاها به اى بالزوج اى او بما قدر
عليه من المهر وحاله الغالبة كالمعدوم وكذا رضاها بالوجل
او بالمهر فيحل له الامة في ذلك وخوف العنت وهو
في الاصل الشدة وفسر هنا بالزنا لما فيه من المشقة
بالحد في الدنيا او حده والعذاب عليه في الاخرة او له
يتب عنه والمراد بخوف العنت ان تغلب شهوته وتضعف
تقواه وان لا تكون تحصنت امة بعينها ومنه يعلم جواب
حل الامة للعنين دون الممسوح والمجبوب فتامل
ان لا يكون تحته حرة او امة بالملك او بالنكاح فعلم انه له
ان يتزوج امتين او اكثر من ذكر حيث وجدت الشروط
ولعل الحاجة قيد لكل لبقية الخصلة غير واجبة

تقليح

يقليح للاستمتاع اى عرفا بان تعفه فخرج بتلك الصغيرة التي
لا تحمل الوطء والرتقاء والقرناء والبرصاء وغيرها فان كانت
الصاحة لذلك استمتاع بغير جماعه لزمه السفر الذي ان كانت
تستقل معه الى وطنه ولم يبح له السفر الى الارياف ومجاورة
الحدود التي كالعدم فله نكاح الامة ح قال شيخنا ولو قال
صالحة بالفعل لكان اولى واحسن اه وانظر مثل الرتقاء
المتميزة اتقدم ثيابها او فيها قسم من القرناء وغيرها رجح العلامة
يس الاول ونقل عن العلامة م ر انه قال ان عافت نفسه الوطء
جاز له فعله والا فلا فله اى الحر اى حرا كان او رقيقا
امة كتابية هذا في عقد النكاح فالحر مسلما وطء امة الكتابية
لكن شرط في اباحة المسلم ما مر بتبيت له لا لحر
وطء امة ولده ولا امة مكاتبه ولا امة موقوفة عليه ولا
امة موصى لمنفعتها ولو ملك الولد زوجة ابيه لم ينفسخ
نكاحه خلافا للمكاتب اذا ملك زوجة سيده فانه ينفسخ
نكاحه والفرق بينهما ان تعلق السيد بمال مكاتبه اقوى من
تعلق الاب بمال ولده ونكح حرة امة بعد امة كما هو ظاهر
المالية فخرج به ما لو عقد عليها معا فانه لا يصح في الامة وان
كانت تحته غير صالحة فتامل ونظر الرجل اى الذكر
البالغ وهو يشمل المحل والخصي وهو من قطعت انثياه وبقي
ذكره والعنين والمجبوب بالباء الموحدة وهو من قطع ذكره
وبقيت انثياه والشيخ والهرم والمخنث بفتح النون اشهر
من جهة فعله وهو ما فيه تشبه بالنساء وعود ذلك كما في فتاوى
ابن حجر الى فعله مع النساء كالرجل وفعل كما صرح به في الروضة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)